محليات

«الوطن» في مكاشفة صريحة مع مدير إدارة الأمن الجنائي.. ما أكثر الجرائم في سنوات الأزمة؟!

اللواء نظام الحوش: الأزمة أفرزت جرائم غريبة في مجتمعنا

محمد منار حميجو
تصوير: طارق السعدوني

أعلن مدير إدارة الأمن الجنائي في سورية اللواء نظام الحوش عن انخفاض كبير في عدد جرائم الخطف في المناطق الآمنة، ولا سيما في دمشق التي لم يتجاوز فيها حالات الخطف أصابع اليد معلناً أن عدد الحالات المضبوطة في العام الحالي بلغت ٣١٨ جريمة خطف في البلاد.

وفي حوار مطول خصصه لـ«الوطن» قال الحوش: إن عدد جرائم الخطف المسجلة منذ بداية الأزمة وحتى العام الحالي بلغت ٧١٦١ لافتاً إلى أن أكثر الأعوام انتشاراً لها في عام ٢٠١٣ لـ٢٤٧٠ جريمة.. وكشف الحوش أن عدد جرائم القتل المسجلة منذ بداية الأزمة وحتى العام الحالي بلغت ١٢٢٨١ جريمة لافتاً إلى أن العام الحالي سجل ٤٢٩ جريمة ومؤكداً أن هناك انخفاضاً كبيراً في هذه الجرائم.

وأكد الحوش أنه تم ضبط عصابات قتل خطيرة كانت تتعاون مع المسلحين منها من قتلت عدة أشخاص لافتاً إلى أن معظم جرائم القتل تم اكتشافها.

وكشف الحوش أنه تم ضبط العديد من الأشخاص تقاضوا أموالاً من دول خليجية مشيراً أن الأعوام الأولى من الأزمة لم يسجل فيها أي حالة جريمة صرافة.

وفيما يلي الحوار الكامل مع اللواء الحوش:

• بداية سيادة اللواء هل حافظتم خلال الأزمة على منع انتشار الجريمة بكل أنواعها؟

الأمن الجنائي يقوم بمهامه على مدار الساعة فالإدارة تتألف من عدة فروع في المحافظات وكل فرع هو إدارة مصغرة مكون من عدة أقسام شبيهة بالأفرع الموجودة في الإدارة، فعلى سبيل المثال يوجد في الإدارة فرع للتسليح وبالأفرع الأخرى فيها قسم للتسليح إضافة إلى دعم وزارة الداخلية وعلى رأسها الوزير بتقديم الدعم المالي والمعنوي للإدارة للقيام بكل وسائل العمل المتاحة لمنع انتشار الجريمة وخاصة في ظل هذه الأزمة.

• هل أفهم من كلامك أن هناك جرائم انتشرت؟

الأزمة أفرزت جرائم غريبة في مجتمعنا لم تكن موجودة سابقاً مثل جرائم الخطف للابتزاز وسلب السيارات والسطو المسلح ولذلك أقول إن هذه الجرائم دخيلة على مجتمعنا، سابقاً كنا مشهورين بالأمان إلا أن انشغال الجيش والجهات المختصة بهموم أكبر وهي محاربة المسلحين ما تسلل إلى بعض المواطنين ضعاف النفوس أن هناك غياباً للأمن والقانون ما دفعهم لارتكاب الجرائم ومن هنا أقول إن توجيهات وزير الداخلية بهذا الصدد كانت واضحة وهي رفع مستوى العمل لتحقيق الطمأنينة لكل مواطنين.

• لكن سيادة اللواء هناك من يقول إنه في ظل الظروف الراهنة لا يمكن أن تفعلوا شيئاً، ما ردكم على هذا الكلام؟

سأرد على هذه النقطة بكل وضوح أولاً مهمة إدارة الأمن الجنائي منع وقوع الجريمة وفي حال وقوعها فإنه يتولى مهمة ملاحقة الفاعلين وأكشف لك أننا استعدنا الكثير من المسروقات للمواطنين لدرجة أن بعضهم أبدى استغرابه بقوله إنكم في ظل هذه الظروف استطعتم أن تقوموا بهذه الأعمال ونحن بكل تأكيد سعداء بهذا الكلام إضافة إلى كل ذلك فإن جميع أفرع الأمن الجنائي في المحافظات تعمل على مدى ٢٤ ساعة وهي مستعدة لاستقبال أي شكوى في أي وقت كان.

١٢٢٨١ جريمة قتل ارتكبت منذ بداية الأزمة منها ٤٢٩ العام الحالي

• سيادة اللواء من الجرائم المستحدثة كما ذكر تم الخطف، ماذا عملتم بهذا الملف؟

أقول لك إن جرائم الخطف مقارنة في بداية الأزمة انخفضت كثيراً حتى إن في بعض المناطق مثل دمشق وحمص شبه انتهت والحالات المسجلة فيهما لا تتجاوز أصابع اليد فنحن قبضنا على عصابات وعشرات الأشخاص وتم تحويلهم إلى القضاء المختص لينالوا العقوبات الشديدة لما ارتكبوه من هذه الجرائم.

• ذكرتم أن جرائم الخطف شبه انتهت في بعض المناطق كدمشق، هل الأرقام لديكم تثبت ذلك؟

بكل تأكيد عدد جرائم الخطف المسجلة لدينا على مدار سنوات الأزمة بلغت ٧١٦١ حالة أكثر الحالات حدوثاً في عام ٢٠١٣ بـ٢٤٧٠ حالة يليه عام ٢٠١٢ بـ٢٠٥٧ بينما في عام ٢٠١٤ سجل ١٥١٥ حالة وبينما انخفض هذا الرقم في العام الماضي إلى ٨٠١ حالة وفي هذا العام لم تسجل سوى ٣١٨ حالة خطف أي إن كل عام ينخفض هذا الرقم بشكل واضح.

وأعود وأقول لك إن بعض ضعاف النفوس حاولوا استغلال الأزمة التي تمر بها البلاد وظنوا أنهم لم يكشفوا إلا أنني أطمئن كل مواطن أن هذه الحالات انخفضت حتى في مركز محافظة درعا ورغم معاناة بعض أهالي الريف نتيجة وجود المسلحين في مناطقهم.

• من خلال التحقيقات مع عصابات الخطف كيف كانوا يقومون بهذه الجريمة؟

أحياناً بعض الأشخاص المقربين من المخطوف يكون لهم دور في خطفه فعلى سبيل المثال أحد المخطوفين خطف بمساعدة صهره كما أن إهمال المخطوف لنفسه وعدم اتباع أساليب الحيطة والحذر يلعب دوراً في حالات الخطف فمعظم الخاطفين يتجهون نحو الميسورين.

• ظهرت حالات أن بعض الفتيات يدعين أنهن خطفن، ما الأسباب التي دفعتهن للقيام بذلك؟

للأسف تم ضبط العديد من الحالات لأشخاص سواء فتيات أو شباب ادعوا أنهم خطفوا لابتزاز أهلهم والحصول على المال ومن ثم توزيعه على أصدقائهم فمثلاً أحد الشباب غاب عن بيت أهله يومين ثم اتصل بهم أحد أصدقائه يدعي أن ابنهم مخطوف، ما دفع الأهل إلى دفع المال له وللأسف هذا الأمر انعكس سلباً على الأهل.

• ما الإجراءات التي اتخذتموها بحقهم؟

بكل تأكيد تم تحويل كل من ساهم بهذه الجريمة إلى القضاء باعتبارهم جميعهم شركاء في هذه القضية.

• هذا يقودني إلى سؤالك حول وضع المناطق الساخنة، كيف تتعاملون مع الشكاوى المقدمة من أهالي هذه المناطق؟

وزارة الداخلية أولت اهتماماً كبيراً لأبناء المناطق الساخنة فعلى سبيل المثال هناك فرع لأهالي الرقة مقره التل لاستقبال الشكاوى لكن أقول لك إن المسلحين يمنعون الكثير من المواطنين من الخروج من تلك المناطق وذلك لاستخدامهم كدروع بشرية، أقول بصراحة إن المواطنين هناك يعانون الويلات ورغم ذلك هناك الكثير من المواطنين قدموا لنا شكاوى.

• جريمة القتل قد تكون من الجرائم التي انتشرت، هل ترى أن هذه الجريمة أصبحت ظاهرة؟

الكثير من جرائم القتل حدث في المناطق القريبة من وجود المسلحين فعدد الجرائم المرتكبة منذ عام ٢٠١٢ وحتى العام الحالي بلغت ١٢٢٨١ إلا أن هذه الجرائم انخفضت في العام الحالي بشكل كبير فالحالات المسجلة بلغت ٤٢٩ جريمة إلا أن أكثر الأعوام التي وقعت فيها هذه الجريمة عام ٢٠١٣ (٣٩٦٩) يليه ٢٠١٢ (٣٨٢٣) جريمة بينما سجل عام ٢٠١٤ (٢٩٣١) و٢٠١٥ (١١٢٩) جريمة قتل.

وأنا لا أخفي، أنه ضبطنا عصابات خطيرة ارتكبت جرائم كثيرة ومنها ضبطنا عصابة قتلت عدة أشخاص ودفنوهم في الغزلانية بريف دمشق إلا أن الأمن الجنائي ضبط العصابة واعترفت بهذه الجرائم الخطيرة وهناك الكثير من مرتكبي هذه الجرائم على تواصل مع المسلحين.

• سيادة اللواء الصرافة غير المشروعة من الجرائم المستحدثة، كيف تعاملتم مع هذا الملف؟

الحرب الاقتصادية على البلاد بكل تأكيد تستهدف الليرة السورية وبذلك هناك تلاعب بالصرف كما أن بعض الدول الخليجية لم تبخل على أتباعها في سورية بالتمويل بمليارات الدولارات صرفتها لهم ونحن ضبطنا العديد من الأشخاص يتم تمويلهم من بعض هذه الدول.

• لكن سيادة اللواء هذا الأمر أصبح تمويل إرهاب؟

هناك مواطنون لا يعلمون هذا الأمر بأنه تمويل للإرهاب وصرافة غير مشروعة وبالتالي هنا يلعب دور حسن النية، قد يكون هذا المواطن أخذ الأموال وأوصلها إلى جهة معينة من دون أن يعلم طبيعة عملها لكن في الجهة المقابلة هناك من يفعل ذلك عن قصد وهنا يعامل كل شخص بحسب فعله وتدرس كل حالة على حدة.

• هل استطعتم أن تمنعوا انتشار جريمة الصرافة وهل هناك تجار كبار متورطون؟

لا يخلو الأمر من وجود بعض هؤلاء التجار أما بالنسبة لضبط انتشار هذه الجريمة هناك دوريات مستمرة من الأمن الجنائي وضباط مختصون يتابعون هذا الملف كما أن الضابطة المصرفية تتعاون معنا وهناك دوريات مشتركة دائماً لضبط أي مخالفة من هذا النوع علماً أن الأعوام الثلاثة من الأزمة لم تسجل لدينا أي حالة بينما سجل العام الحالي ١٠٩ جرائم صرافة وفي العام الماضي ٨٦ جريمة وهذا يدل على أن جرائم الصرافة لم تكن موجودة وإذا وجدت فهي حالات نادرة ما قبل الأزمة.

• فيما يتعلق بالدعارة أين وجدت أكثر المناطق انتشاراً لها؟

بكل تأكيد نتيجة هجرة الكثير من الناس من مناطقهم أدى إلى تشريد الأسرة وبالتالي غابت الرقابة عن الأولاد وخصوصاً الفتاة كما أن الفتاة فقدت أهلها وبالتالي لم يعد لها معيل ما دفع ببعضهن للعمل في هذا المجال نتيجة استغلال من يروج للدعارة لوضعهن المادي.

• هل أفهم من كلامك أن هناك خللاً في البنية الأخلاقية؟

السوريون معروفون بأخلاقهم المتميزة إلا أن الهجرة شردت الكثير من الأسر وبالتالي حدث هذا الخلل في البنية الاجتماعية ونحن نعلم أن من أهداف الحرب على سورية إحداث هذا الخلل الاجتماعي.

• أفهم من كلامك أن الهجرة لعبت دوراً كبيراً في إحداث هذا الخلل؟

هذا صحيح وخصوصاً لجوء الكثير من السوريين إلى مخيمات اللجوء في تركيا والأردن ولبنان وللأسف من هنا بدأت بعض هذه الدول وخصوصاً تركيا والأردن بالمتاجرة بالسوريين تحت مسميات الإغاثة كما أن المرأة السورية أصبحت عرضة للابتزاز ولا سيما من الخليجيين الذين يقصدون هذه المخيمات.

• هذا يقودني إلى سؤالك: هل انتشرت جريمة الإتجار بالأشخاص ولا سيما أن عوامل انتشارها أصبحت موجودة؟

لم تنتشر هذه الجريمة كثيراً داخل سورية لأن مرتكبيها يستهدفون المهاجرين ولذلك هناك الكثير من الشباب فقدوا ولم يعلم عنهم شيء كما أن المرأة التي تسافر فإنه يؤمن لها طريق السفر وعندما تصل إلى إحدى الدول فهي بحاجة إلى العمل ومن هناك تبدأ جريمة الإتجار بالأشخاص.

• هل ضبطتم سماسرة يسهلون حدوث هذه الجرائم؟

نحن أعلمنا الإنتربول الدولي إلا أن هؤلاء السماسرة لا يعملون على الأرض السورية.

• هل هناك تعاون مع منظمة الإنتربول الدولي؟

بكل تأكيد هناك معلومات متبادلة لأن عمل هذه المنظمة جنائي وليس له علاقة بالسياسة ولو أن هناك علاقات مقطوعة مع بعض الدول التي ساهمت في الحرب على سورية ونتيجة حصار دول أخرى إلا أن العلاقة مع منظمة الإنتربول الدولي لم تنقطع.

• هل لديكم أرقام عن عدد جرائم الدعارة في سورية؟

بكل تأكيد فعدد الجرائم منذ عام ٢٠١٢ وحتى العام الحالي بلغت ١٣٩٥ جريمة فالعام الحالي سجل ٢٠٧ جرائم مضبوطة بينما سجل العام الماضي ٣٦٧ حالة وفي عام ٢٠١٤ ضبطت ٣٠٩ حالات بينما في عام ٢٠١٣ ضبطت ٢٠٦ حالات جريمة دعارة.

• سيادة اللواء فيما يتعلق بجرائم السرقة هل كان هناك انتشار كبير لها؟

عدد حالات السرقة المسجلة لدينا منذ عام ٢٠١٢ وحتى العام الحالي بلغت ٤٤٥٩٠ جريمة سرقة إلا أنني أقول إن هذه الجريمة انخفضت في العام الحالي فعدد الحالات المسجلة بلغت ٦٣٩٧ جريمة بينما بلغت عدد حالات السرقة العام الماضي ٧٣٣٩ وفي عام ٢٠١٤ بلغت ٧٨٦٥ وكانت أكثر الأعوام انتشاراً لهذه الجريمة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ فسجل الأول ١١٠١٨ والثاني ١١٩٧١ جريمة سرقة.

انخفاض في حالات الخطف إلى ٣١٨ حالة هذا العام

ضبطنا عصابات خطرة ارتكبت جرائم قتل بالتعاون مع المسلحين وأشخاص تلقوا تمويلاً من دول خليجية

٤٤٥٩٠ جريمة سرقة مسجلة منذ بداية الأزمة منها ٦٣٩٧ العام الحالي

١٣٩٥ جريمة دعارة منذ بداية الأزمة منها ٢٠٧ العام الحالي

الأعوام الثلاثة من الأزمة لم تسجل أي جريمة صرافة وأكثر الأعوام انتشاراً لها العام الحالي بـ١٠٩ جرائم

بعض الفتيات ادعين الخطف لابتزاز أهلهن

رفع سقوف الحوافز لعمال المخابز من دون المديرين

عبد الهادي شباط

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس قراراً يقضي برفع السقوف الشهرية لحوافز العاملين في الشركة العامة للمخابز وهو ما اعتبره مدير عام الشركة زياد هزاع في تصريح لـ«الوطن» خطوة مهمة لتحفيز عاملي المخابز الآلية وتطوير إنتاجهم وتحسين جودته مبيناً أن الشركة تقدمت بمذكرة للوزارة حول ضرورة زيادة تحفيز عمال المخابز بما يسهم من رفع الكفاءة والأداء لديهم. وأن الشركة أوجدت آلية مبنية على أسس عادلة لتوزيع الحوافز.

وكان قرار الوزير حول رفع سقوف الحوافز تضمن: رفع تعرفة الطن من الخبز المباع المنتج زيادة عن حد الأداء الحافزي لتصبح ٩٠٠ ل.س للطن الواحد بدلاً من ٧٠٠ ل.س.

ورفع الحوافز الشهرية لمديري الفروع ورؤساء الواردیات ومديري المخابز ومعاونيهم إلى ٣١٠٠ ل.س بدلاً من ٢٣٥٠ ل.س، و٣٠٠٠ ل.س لعمال الإنتاج والفنيين والعجانين بدلاً من ٢٣٠٠ ل.س، و٢٠٠٠ ل.س لرؤساء الدوائر والشعب في الإدارة المركزية وخدماتها بدلاً من ١٥٥٠ ل.س، و١٧٥٠ ل.س لباقي العاملين في الإدارة المركزية وخدماتها بدلاً من ١٤٥٠ ل.س. بينما خفض تلك الحوافز للمدير العام ومعاونه وأعضاء اللجنة الإدارية من العاملين في الشركة ومديري الإدارة المركزية من ٢٩٠٠ ل.س، ليصبح ٢٥٠٠ ل.س.

بعد السويداء... تفاح يابوس في العناية الحكومية

الوطن

تفقد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد القادري ووزير السياحة المهندس بشر يازجي ومحافظ ريف دمشق المهندس علاء منير إبراهيم عمليات تسويق محصول التفاح في منطقة جديدة يابوس وعمليات إعادة تأهيل بعض المنشآت والمعابر السياحية الحدودية ومركز الحجر الصحي الزراعي في منطقة جديدة يابوس واستمع الوزيران والمحافظ من مزارعي التفاح إلى بعض الصعوبات التي تعوق العملية التسويقية وفي مقدمتها ارتفاع تكاليف العمالة والنقل والمحروقات، وأكد وزير الزراعة أنه سيتم نقل جميع هذه الصعوبات إلى الجهات الوصائية لتذليلها، مشيراً إلى أن هناك قرارات اتخذتها الوزارة لتذليل هذه المشكلات ومنها استجرار كمية كبيرة من محصول التفاح عن طريق مؤسسات الدعم الإيجابي، ولفت الوزير إلى أن هذا الكم الكبير من منتج التفاح والحمضيات والزيتون وباقي المنتجات الأخرى هو دليل على أن الشعب السوري سيبقى متمسكاً بأرضه وبإنتاجه وسيبذل كل الجهود للحفاظ على إنتاج السلع الزراعية السورية المتميزة وتسويقها للأسواق الداخلية والخارجية من جانبه لفت محافظ ريف دمشق إلى التعاون بين المحافظة ووزارة الزراعة ووزارة التجارة وباقي الجهات المعنية لتقديم جميع مستلزمات العملية الزراعية للمزارعين على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تشهدها البلاد وهناك تنسيق بين المحافظة والجهات المختصة لتسويق محصول التفاح حيث يستمر فرع الخزن والتسويق في محافظة ريف دمشق باستجرار محصول التفاح من المحافظة وبلغت الكميات المسوقة من مؤسسة الخزن والتسويق حتى هذا التاريخ نحو ٤٠٠ ألف طن. بعد ذلك قام الوزيران والمحافظ بجولة تفقدية شملت المعبر الحدودي وصالات القادمين والمسافرين وطلب وزير السياحة من القائمين إعادة تأهيل بعض الأبنية الحدودية بتكثيف الجهود للإسراع بالإنجاز وفق الشروط والمواصفات المطلوبة.

محافظ الحسكة: المجاملة «في المال» تؤدي إلى أخطاء قاتلة

الحسكة- دحام السلطان

متابعة تحصيل المال العام وأخذ الجباة لدورهم، وحصة الدولة من الاقتطاع الضريبي وضرورة تحويلها إلى خزينة المالية استناداً إلى القانون ٦٠ وأحكامه الصادر في عام ٢٠٠٤، وحل التشابك الحاصل بين المالية من جهة والمنظمات والنقابات المهنية الخاص بعملية التصنيف والتحصيل الضريبي من جهة أخرى، من أهم المواضيع والقضايا التي نوقشت، وتم الوقوف عندها في الاجتماع الذي ترأسه محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي بالعاملين في مديرية مالية الحسكة ومحاسبي الإدارات الذين يتبعون لها ويعملون في دوائر الدولة.

مشيراً إلى حجم الأخطاء والملاحظات التي لوحظت لدى البعض من محاسبي الإدارات التي أدت إلى هدر المال العام في بعض المؤسسات الحكومية، داعياً إلى إعادة النظر في أوامر الصرف والوثائق المرفقة بها والجداول التي تخرج منهم باتجاه قنوات التعامل المالية الرسمية معهم.

وشدد المحافظ على ضرورة أخذ محاسبي الإدارات لدورهم ووضع حد لعاملي الاستغلال والمجاملة في العمل التي تدفعهم إلى ارتكاب الأخطاء القاتلة، ولا سيما التي تصدر عن البعض من المديرين والمتنفّذين في المؤسسات التي يعمل بها المحاسبون، والتي تؤدي في النهاية إلى هدر المال العام، وضياع المؤسسة والمحاسب معاً!

وبيّن مدير مالية الحسكة حنا عبي أن عمل المديرية ينحصر في الأحياء والمناطق التي تقع ضمن سيطرة الجيش العربي السوري، فيما يتعلق بتحصيل الريوع المالية للمديرية، إضافة إلى النقص العددي بعاملي الفئتين الأولى والثانية، وطالب مدير مال القامشلي خضر الجاسم بإعادة عاملي المديرية بالقامشلي المفرزين إلى عملهم، لحاجة العمل إلى الجباة المطلوب منهم تنفيذ واجب التحصيل المنوط بهم.. يُشار إلى أن مديرية المالية بالحسكة تعيش حالة عجز مالية قاهرة في ظل الظروف الراهنة وانحسار وتقلّص نطاق مجال عملها، بدليل أن وارداتها الشهرية تصل إلى نحو ٢٠٠ مليون شهرياً على مستوى المحافظة، على حين إن حجم النفقات يصل إلى مليار و٣٠٠ مليون ليرة سورية، ولديها ٦٠ شاغراً في قسم الخزينة علماً أن ملاكها النظري يصل إلى أكثر من ٤٠٠ عامل، ولا يتوفر منهم اليوم سوى ١٤٠ عاملاً، منهم ١١ محاسباً يغطون العمل في ٣٦ مؤسسة حكومية.

اقتراح لمشروع تل فريك في ريف اللاذقية

فادي بك الشريف

علمت «الوطن» أن وزير السياحة، رئيس لجنة دعم وتنمية الريف الفقير بشر يازجي قام بجولة ميدانية على ريف اللاذقية بهدف الاطلاع عن كثب على كافة المشاكل والمقترحات التي تساهم في إعطاء الصفة الموضوعية وقابلية التنفيذ للمخرجات النهائية لعمل اللجنة من مقترحات برامج ومشاريع.

وتم خلال الجولة الاطلاع عن كثب على ما تمتلكه تلك الوحدات من مقومات استثمارية، (سياحية، زراعية، صناعية..)، والاستماع للصعوبات والعقبات التي تعاني منها للوصول إلى مقترحات موضوعية تسهم في إعطاء مخرجات نهائية يمكن استثمارها من مجموعة عمل دعم وتنمية الريف الفقير وتوظيفها عبر برامج ومشاريع مولدة للدخل تسهم في دعم الأسر الريفية، للتخفيف من أعباء التنقل للمواطنين وتشجيع المشاريع الزراعية والصناعية والحرفية والسياحية في هذه المناطق.

شملت الجولة كلاً من (القطيلبية – الدالية – عين الشرقية – عين شقاق – جوبة برغال – القرداحة – حرف المسيترة)، شملت زيارة البلدات والبلديات التالية (القطيلبية – دوير بعبده – وادي القلع – قلعة المينقا – القصيبة – بيت عانا – الدالية – الطموش – معرين – بشيلي – بيت ياشوط – اسطامو – قلعة المهالبة – جوبة برغال – القرداحة – بكراما – المتن – بسين – حرف المسيترة – وادي الملوك)، تم الاجتماع برؤساء تلك البلدات والبلديات وبعض الأهالي.

ومن أهم المشكلات العامة التي تم لحظها واقتراح حلول لها في القرى التي تمت زيارتها، ضرورة إجراء صيانة الطرق الواصلة بين البلدات، ووجود مشكلة بموضوع المياه في جميع القرى، إضافة إلى البطء بأعمال التحديد والتحرير، وعدم الاستفادة من الأراضي الحراجية بشكل اقتصادي، والحاجة إلى ترميم وصيانة المواقف الطرقية الموجودة، ووجود بطء في الإجراءات الإدارية بخصوص تحويل أملاك الدولة داخل المخطط التنظيمي لأملاك البلديات، ووجود تشوهات عمرانية في كل القرى، وجود قلة في الموارد المالية الموجودة في كل البلديات ما يؤدي إلى ضعف الخدمات المقدمة، كما لوحظ وجود تداخل مكاني لجميع المهن في الشوارع الرئيسية لكل البلدات، وضعف في سعر التبغ الذي تشتريه الدولة، وعدم فعالية مجالس البلديات من ناحية تأمين استثمارات لأملاك البلدية.

كما لوحظ عدم وجود خدمات سياحية كافية حول القلاع والمواقع السياحية، لا توجد خبرة لدى أغلبية المواطنين للاستفادة الاقتصادية من المقومات الموجودة في مناطقهم (نباتات طبية، عطرية، حراج، ثروة حيوانية) حيث إن أغلبها للاكتفاء والاستهلاك الذاتي، مع الإشارة إلى ضرورة وجود أسواق خضار مركزية صغيرة في النواحي، ووجود مناطق كثيرة قابلة لإقامة استثمارات سياحية مع اقتراح ضرورة التركيز على موضوع الجمعيات السياحية، وضرورة البدء بمشروع تل فريك في ريف اللاذقية.